دور حوكمة الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشفافية والمصداقية في المؤسسات المالية

د. علاء ثابت جاسم العيساوي

الجامعة العراقية، كلية العلوم الإسلامية، العراق

The Role of Islamic Banking Governance in Enhancing Transparency and Credibility in Financial Institutions

Dr. Alaa Thabit Jasim Al - Isawi

Al - Iraqia University, College of Islamic Sciences, Iraq

alaa.tj.alisawi@aliraqia.edu.iq

Journal of Islamic Sciences
Vol.5 | Issue 43
ISSN: 2225-9732
August 2026

الملخص

يهدف البحث إلى استقصاء دور الحوكمة في تعزيز مستوى الشفافية والمصداقية داخل المؤسسات المالية الإسلامية، مع التركيز على تحليل العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين تطبيق ممارسات الحوكمة وتحقيق الشفافية. تُعبر المشكلة البحثية عن التحديات المرتبطة بغياب وضوح السياسات الرقابية في بعض المؤسسات والصعوبات المرتبطة بالموازنة بين الامتثال للضوابط الشرعية ومتطلبات المنافسة في السوق.

اعتمد البحث على منهجية تجمع بين البيانات الكمية، التي جُمعت عبر استبيانات، والبيانات النوعية المستخلصة من مقابلات معمقة مع خبراء في المجال. كشفت النتائج أن ممارسات الحوكمة، مثل الإفصاح المستمر، وتعزيز مبدأ العدالة التنظيمية، وفعالية الهيئات الشرعية، تسهم في تحسين مستوى الشفافية وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين.

يقدم البحث مساهمة علمية من خلال تطوير نموذج شامل يدمج بين مبادئ الحوكمة الإسلامية ومفاهيم الشفافية والمصداقية بأسلوب عملي، مما يثري الدراسات السابقة ويدعم التطبيقات العملية في القطاع المالي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الصيرفة الإسلامية، الشفافية، المصداقية، الرقابة الشرعية.

Abstract:

The research aims to investigate the role of governance in enhancing transparency and credibility within Islamic financial institutions, with a focus on analyzing the direct and indirect relationships between the application of governance practices and the achievement of transparency. The research problem expresses the challenges associated with the lack of clarity of regulatory policies in some institutions and the difficulties associated with balancing compliance with Sharia controls and the requirements of competition in the market. The research relied on a methodology that combines quantitative data, collected through questionnaires, and qualitative data extracted from in - depth interviews with experts in the field. The results revealed that governance practices, such as continuous disclosure, enhancing the principle of organizational justice, and the effectiveness of Sharia boards, contribute to improving the level of transparency and enhancing the confidence of customers and investors. The research provides a scientific contribution by developing a comprehensive model that integrates the principles of Islamic governance and the concepts of transparency and credibility in a practical manner, which enriches previous studies and supports practical applications in the Islamic financial sector.

Keywords: Governance, Islamic banking, transparency, credibility, Sharia supervision.

١. المقدمة

تشهد المؤسسات المالية الإسلامية نموًا ملحوظًا من حيث انتشارها وأهميتها ضمن النظام الاقتصادي العالمي، حيث أصبحت تلعب دورًا محوريًا في توفير خدمات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، فإن هذه المؤسسات تواجه تحديات كبيرة تتعلق بتحقيق مستويات عالية من الشفافية والمصداقية [١]، وهي عناصر أساسية لتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين. يعود هذا التحدي إلى الطبيعة الخاصة للقواعد التنظيمية التي تحكم المؤسسات المالية الإسلامية، والتي غالبًا ما تكون غير موحدة أو تعاني من تباينات في التطبيق بين مختلف الدول والأنظمة القانونية. كما أن التوفيق بين متطلبات الحوكمة الحديثة والالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية يمثل تحديًا معقدًا يفرض ضغوطًا إضافية على هذه المؤسسات [٢]، خاصةً في ظل تطور الأسواق المالية وزيادة تعقيد المنتجات الاستثمارية.

تبرز أهمية البحث في هذا المجال من خلال تسليط الضوء على الدور المحوري الذي تؤديه الحوكمة في تعزيز الاستقرار المؤسسي وبناء الثقة داخل المؤسسات المالية. تساهم الحوكمة في تحسين الشفافية عن طريق توفير إطار واضح للمساءلة وضمان الامتثال للمعايير الأخلاقية والمهنية، مما يؤدي إلى تقليل فرص الفساد وسوء الإدارة. وفي السياق الخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية، تأخذ الحوكمة أهمية إضافية نظرًا لأنها تسعى لتحقيق العدالة والشفافية وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، التي تشكل أساس نموذج أعمالها [٣]. ومع ذلك، تواجه هذه المؤسسات تحديات متعددة تتعلق بتطبيق معايير الحوكمة بشكل يوازن بين الامتثال الشرعي ومتطلبات الأسواق المالية العالمية، حيث تتداخل الاعتبارات الأخلاقية مع الضغوط التنافسية، مما يستدعي تطوير أطر رقابية مبتكرة تحافظ على الهوية الإسلامية دون التضحية بالكفاءة الاقتصادية [٤].

(١) الصلاحين: عبد المجيد. الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. دراسات العدد الاقتصادي، ١٢(١)، ٢٠٢١، ص ٦١٩ - ٦٣٩.

(2) Atzori: Marcella. Blockchain technology and decentralized governance: Is the state still necessary?. Available at SSRN 2709713, 2015. http: / / dx.doi.org / 10.2139 / ssrn.2709713

(٣) العازمي: وليد خالد جديع، وآخرون. أثر معايير الحوكمة الشرعية في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ١٢(٤)، ٢٠٢٠، ص ١٢٣ - ١٤٥.

(٤) بورقبة: عبد الحليم، وشوقي: عشور، وغربي: عمار. «أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية

يركز البحث على دراسة تأثير الحوكمة الإسلامية في تعزيز الشفافية والمصداقية داخل المؤسسات المالية الإسلامية. يهدف إلى تحليل الآليات المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف، ومناقشة التحديات التي تواجه تطبيقها في بيئات عمل متنوعة، خاصة في ظل غياب نموذج حوكمة موحد يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مؤسسة والبيئة التنظيمية المحيطة بها [١]. كما يتعمق البحث في دراسة آليات الرقابة الشرعية باعتبارها جوهر الحوكمة في هذه المؤسسات، حيث تمثل هيئات الرقابة الشرعية خط الدفاع الأول لضمان الالتزام بالمبادئ الإسلامية، ولكنها غالباً ما تواجه تحديات تتعلق بالاستقلالية والفعالية والتنسيق مع أجهزة الرقابة الأخرى داخل المؤسسة [٢]. من خلال استقصاء هذه الجوانب، يسعى البحث إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المحورية، مثل كيفية إسهام الحوكمة في تحسين الشفافية والمصداقية في المصارف الإسلامية، وما هي أبرز العقبات التي تحول دون تحقيق ذلك، وكيف يمكن التوفيق بين متطلبات الحوكمة المعاصرة والثوابت الشرعية.

يهدف البحث إلى تقديم رؤية شاملة حول دور الحوكمة في تحقيق أهداف المؤسسات المالية الإسلامية، مع التركيز على تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين من خلال تحسين الإفصاح المالي وضمان العدالة والشفافية [٣]. يتناول البحث كذلك التحديات التي تواجه هذه المؤسسات، مثل التباين في القوانين التنظيمية والثقافية بين الدول، وصعوبة تحقيق توازن مستدام بين متطلبات الحوكمة الحديثة والالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية [٤]. يعتمد البحث على منهجية تحليلية معمقة لدراسة النماذج المختلفة للحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، ومراجعة الأدبيات العلمية المتعلقة بهذا الموضوع، إضافة إلى استعراض الممارسات العالمية الناجحة التي يمكن

– دراسة تطبيقية». مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٢، العدد ٢، ديسمبر ٢٠١٤، ص ١١١ - ١٣٦.

(١) سديرة: هجيرة، وعياش: قويدر. «أسس الحوكمة في المصارف الإسلامية وتحديات تطبيقها – تجارب دولية». مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠٢٢، ص ٥٥ - ٧٤.

(٢) قاشي: يوسف، وزينب: خلدون. «امتثال المصارف الإسلامية للمعايير الشرعية وأهميته في تفعيل الحوكمة وتحقيق السلامة المصرفية». مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠١٧، ص ٢٦ - ٤١.

(٣) د. فرحان: د. محمد، وقائد عبد القادر: محمد أمين. «الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية – دراسة تطبيقية». دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد ٢٠، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب(IRTI)، ٢٠١٤، ص ٣ - ٥٥.

(٤) بني لام: علي حسين نوري. «رؤيا لتطوير المصارف الإسلامية العاملة في ظل النظام المالي الربوي (دراسة حالة العراق)». عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول، ٢٠١٨.

أن تستفيد منها المؤسسات الإسلامية لتطوير أطر الحوكمة لديها بما يتناسب مع خصوصيتها.

في ختام البحث، يسعى إلى تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق لدعم جهود تحسين الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. تشمل هذه التوصيات تعزيز التعاون بين الجهات الرقابية والمؤسسات المالية، وتطوير أطر تنظيمية موحدة تراعي التباينات الثقافية والتنظيمية، والعمل على بناء القدرات المؤسسية لتحسين الكفاءة الإدارية. كما يؤكد البحث على أهمية تبني التكنولوجيا المالية الحديثة لدعم أنظمة الحوكمة والرقابة، وتعزيز دور هيئات الرقابة الشرعية ومنحها الاستقلالية الكافية لأداء مهامها بفعالية. من خلال هذه الجهود، يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية تحقيق مستويات متقدمة من الشفافية والمصداقية، بما يعزز استدامتها ويؤكد مكانتها كركيزة أساسية في النظام الاقتصادي العالمي.

٢. مراجعة الأدبيات السابقة

تحظى حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية باهتمام بحثي واسع نظراً لطبيعتها المزدوجة التي تفرض التزاماً صارماً بأحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب تحقيق الكفاءة المالية. وللإحاطة بهذا الموضوع من كافة جوانبه، تم استعراض الأدبيات السابقة وتصنيفها ضمن محاور متسلسلة تبدأ من التأصيل النظري، مروراً بآليات الرقابة والأداء وإدارة المخاطر، وصولاً إلى أثر التكنولوجيا المالية المتقدمة.

أولاً: التأصيل النظري لأسس الحوكمة وتحديات تطبيقها

انطلقت جهود الباحثين من وضع الإطار المفاهيمي المتين للحوكمة في البيئة الإسلامية. حيث جاءت دراسة الصلاحين[١] بعنوان «الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية» والتي تناولت التأصيل النظري والشرعي لمفهوم الحوكمة، مبرزةً أن الحوكمة في المنظور الإسلامي تتجاوز حماية حقوق المساهمين لتشمل تحقيق «مقاصد الشريعة» وحفظ أموال المودعين والمجتمع ككل، مما يجعلها صمام أمان لاستقرار النظام المالي. وفي سياق رصد التحديات العملية، قدمت دراسة سديرة وعياش [٢] بعنوان «أسس الحوكمة في المصارف الإسلامية

(١) الصلاحين: عبد المجيد. الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. دراسات العدد الاقتصادي، ١٢(١)، ٢٠٢١، ص ٦١٩ - ٦٣٩.

(٢) سديرة: هجيرة، وعياش: قويدر. «أسس الحوكمة في المصارف الإسلامية وتحديات تطبيقها – تجارب دولية». مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠٢٢، ص ٥٥ - ٧٤..

وتحديات تطبيقها – تجارب دولية» والتي تناولت تحليلاً مقارناً لتجارب دول متعددة في تطبيق أسس الحوكمة، وخلصت إلى أن الاختلافات في البيئة القانونية والثقافية والتشريعية بين الدول تفرض تحديات جسيمة، مما يستدعي مرونة في تصميم النماذج المؤسسية بحيث تتكيف مع القوانين المحلية دون الإخلال بالثوابت الشرعية. ومن منظور معياري، أوضحت دراسة قاشي وزينب [١] بعنوان «امتثال المصارف الإسلامية للمعايير الشرعية وأهميته في تفعيل الحوكمة وتحقيق السلامة المصرفية» والتي تناولت أهمية التزام المصارف بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، مؤكدة أن هذا الامتثال الدقيق يقلل من المخاطر التشغيلية والشرعية ويحقق السلامة المصرفية بشكل مستدام. ولبيان أثر هذا الالتزام على الشفافية، جاءت دراسة العازمي وآخرون[٢] بعنوان «أثر معايير الحوكمة الشرعية في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية» والتي تناولت دراسة ميدانية في البيئة الكويتية، أثبتت إحصائياً وجود علاقة طردية قوية بين التطبيق الصارم لمعايير الحوكمة الشرعية وبين ارتفاع جودة التقارير المالية ومستوى الإفصاح، مما يعزز ثقة المستثمرين.

ثالثاً: ديناميكية الرقابة الشرعية وآليات التدقيق الداخلي

تعد الهيئات واللجان الرقابية المحرك الأساسي لنظام الحوكمة. وفي هذا الإطار، قدمت دراسة حمدي وفلاق [٣] بعنوان «متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية» والتي تناولت تفصيلاً للشروط الواجب توفرها لضمان استقلالية هيئات الرقابة الشرعية، محذرة من تحول هذه الهيئات إلى مجرد واجهة شكلية إن لم يتم دعمها بصلاحيات واسعة وتكامل تام مع لجان التدقيق الداخلي في المصرف. ولمعالجة تداخل الصلاحيات، ركزت دراسة الصهبي وآخرون [٤] بعنوان «العلاقات التعاقدية لهيئات الرقابة الشرعية وإدارات التدقيق الشرعي ودورها

(١) قاشي: يوسف، وزينب: خلدون. «امتثال المصارف الإسلامية للمعايير الشرعية وأهميته في تفعيل الحوكمة وتحقيق السلامة المصرفية». مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠١٧، ص ٢٦ - ٤١.

(٢) العازمي: وليد خالد جديع، وآخرون. أثر معايير الحوكمة الشرعية في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ١٢(٤)، ٢٠٢٠، ص ١٢٣ - ١٤٥.

(٣) حمدي: معمر وفلاق: صليحة، «متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية»، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، المجلد ٢، العدد ٢، ص ٢٦ - ٤٥.

(٤) الصهبي: فخر الدين علي، عماد عبد السلام بوخارمه، وايمان قاسم الحصادي، «العلاقات التعاقدية لهيئات الرقابة الشرعية وإدارات التدقيق الشرعي ودورها في تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية (نموذج رقابي شرعي مقترح)»، مجلة الدراسات

في تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية (نموذج رقابي شرعي مقترح)» والتي تناولت إشكالية الصراع الإداري بين جهة إصدار الفتاوى (الهيئة) وجهة مراقبة التنفيذ (التدقيق)، مقترحةً نموذجاً تعاقدياً يفك هذا الاشتباك ويحدد المسؤوليات بوضوح مما يخلق بيئة حوكمة متناغمة. ومن الجانب التشخيصي لبعض الدول، بينت دراسة ذنون [١] بعنوان «توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم حوكمة المصارف الإسلامية العراقية: دراسة تحليلية» والتي تناولت واقع الممارسات الرقابية في العراق، وكشفت الدراسة أن الافتقار إلى مرجعية مركزية موحدة للتدقيق الشرعي يؤدي إلى تباين خطير في مستويات الامتثال بين المصارف العراقية ويضعف من فاعلية الحوكمة الكلية. ومن منظور إداري استراتيجي، ناقشت دراسة الحاج أحمد [٢] بعنوان «الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار» والتي تناولت كيف تطورت المراجعة الداخلية من مجرد أداة لاكتشاف الأخطاء إلى مستشار استراتيجي يعتمد على التقنيات الحديثة لتزويد مجالس الإدارة ببيانات دقيقة، مما يساهم بشكل مباشر في ترشيد القرارات الاستثمارية وتقليل المخاطر.

رابعاً: الانعكاسات المباشرة للحوكمة على الأداء المالي التنافسي

لم تقتصر الأبحاث على الجانب التنظيمي، بل امتدت لقياس المردود المالي للحوكمة. حيث أثبتت دراسة بورقبة وآخرون [٣] بعنوان «أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية» والتي تناولت تحليل البيانات المالية لعينة من المصارف، لتؤكد أن الالتزام بقواعد الحوكمة ينعكس إيجاباً وبشكل ملحوظ على مؤشرات الأداء المالي وثقة المودعين. وتوسيعاً لنطاق البحث، أوضحت دراسة ماجن [٤] بعنوان «أثر تطبيقات آليات حوكمة الشركات

الاقتصادية، المجلد ٥، العدد ٤، ٢٠٢٢، ص ١٧٣ - ١٩٦.

(١) ذنون: آلاء عبد الواحد، «توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم حوكمة المصارف الإسلامية العراقية: دراسة تحليلية»، Journal of Economics and Administrative Sciences، المجلد ٢٣، العدد ٩٨، ٢٠١٧، ص ٥١١.

(٢) الحاج أحمد: مجدي الريح، «الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار»، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد ٦، العدد ٩، سبتمبر ٢٠٢٥، ص ٢٩٤ - ٣١٠.

(٣) بورقبة: عبد الحليم، وشوقي: عشور، وغربي: عمار. «أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية». مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٢، العدد ٢، ديسمبر ٢٠١٤، ص ١١١ - ١٣٦.

(٤) ماجن: سمير، «أثر تطبيقات آليات حوكمة الشركات على ربحية البنوك الإسلامية: حالة البنوك العربية»، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد ٢٠، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ١ - ١٤.

على ربحية البنوك الإسلامية: حالة البنوك العربية» والتي تناولت قياس أثر متغيرات محددة (مثل حجم مجلس الإدارة، واستقلالية الأعضاء، ووجود لجان مراجعة فاعلة) على مؤشرات العائد على الأصول وحقوق الملكية، مبرزةً أن هذه الآليات تشكل رافعة حقيقية لربحية البنوك العربية. وفي السياق التطبيقي على بنك محدد، جاءت دراسة بوطران ولمار [١] بعنوان «فاعلية الحوكمة الشرعية في تعزيز كفاءة الأداء في المصارف الإسلامية: مصرف السلام الجزائري نموذجًا» والتي تناولت تقييم تجربة مصرف السلام، وأظهرت النتائج أن الصرامة في تطبيق الرقابة الشرعية لم تكن عائقاً تشغيلياً، بل كانت عاملاً جوهرياً في تحسين كفاءة الأداء التشغيلي وتقليل الخسائر. أما فيما يخص تشخيص تعثر الحوكمة، بينت دراسة فرحان وقائد [٢] بعنوان «الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية - دراسة تطبيقية» والتي تناولت تقييم واقع الحوكمة في اليمن، مسلطة الضوء على العوائق الهيكلية وضعف البنية التحتية الرقابية التي تحد من انطلاق المصارف هناك. وعلى صعيد التحديات البيئية المزدوجة، قدمت دراسة بني لام [٣] بعنوان «رؤيا لتطوير المصارف الإسلامية العاملة في ظل النظام المالي الربوي (دراسة حالة العراق)» والتي تناولت الصعوبات البالغة التي تواجهها المصارف الإسلامية عندما تعمل تحت مظلة بنك مركزي صُممت قوانينه في الأصل لخدمة البنوك الربوية التقليدية، مما يتطلب استراتيجيات حوكمة استثنائية للتكيف. وفي دراسة مقارنة عميقة، قدمت دراسة Alghfaïs [٤] بعنوان «A Comparative Study between Islamic and Conventional Banks – The Case of Saudi Arabia» والتي تناولت استخدام نموذج «الانحدار اللوجستي الثنائي» لتحليل العوامل المحددة للأداء، وأثبتت أن المصارف الإسلامية بفضل هياكل حوكمتها المدعومة بالرقابة الشرعية تمتلك قدرة فريدة على الصمود أمام

(١) بوطران: يزيد ولمار: رضوان، «فاعلية الحوكمة الشرعية في تعزيز كفاءة الأداء في المصارف الإسلامية: مصرف السلام الجزائري نموذجًا»، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠٢٥، ص ٥٦٤ - ٥٨٣.

(٢) د. فرحان: محمد وقائد عبد القادر: محمد أمين، «الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية - دراسة تطبيقية»، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد ٢٠، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (IRTI)، ٢٠١٤، ص ٣ - ٥٥.

(٣) بني لام: علي حسين نوري، «رؤيا لتطوير المصارف الإسلامية العاملة في ظل النظام المالي الربوي (دراسة حالة العراق)»، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول، ٢٠١٨.

(4) Alghfaïs: Mohammed, "A Comparative Study between Islamic and Conventional Banks – The Case of Saudi Arabia: A Binary Logistic Regression Approach," SAMA Working Paper, Saudi Arabian Monetary Authority, August 2017.

الصدمات مقارنة بنظيراتها التقليدية.

خامساً: الدور المحوري للحوكمة في إدارة وتقييم المخاطر

تعتبر قدرة المؤسسة على إدارة مخاطرها الاختبار الحقيقي لنجاح حوكمتها. وفي هذا الصدد، ناقشت دراسة بن ساسي وآخرون [١] بعنوان «إدارة المخاطر الائتمانية: دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية» والتي تناولت مقارنة ميدانية أظهرت أن البنوك الإسلامية تواجه مخاطر ائتمانية أكثر تعقيداً بسبب طبيعة صيغ التمويل الإسلامي (كالمشاركة والمضاربة التي تعتمد على تقاسم الأرباح والخسائر)، مما يحتم وجود إطار حوكمة ائتماني شديد التخصص. وهو ما أكدته بقوة دراسة معطي [٢] بعنوان «إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية بين المحاكاة والابتكار لتحقيق السلامة المالية» والتي تناولت تحليلاً إحصائياً لعينة من البنوك السعودية، وخلصت إلى ضرورة توقف البنوك الإسلامية عن «محاكاة» ونسخ أنظمة المخاطر الخاصة بالبنوك التقليدية، والتوجه نحو «ابتكار» نماذج رياضية وإحصائية تتوافق مع هياكل عقودها الشرعية. وعلى المستوى التنظيمي الدولي، جاءت دراسة طبيبل وبومدين [٣] بعنوان «اتفاقية بازل III كآلية لتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية» والتي تناولت كيف يمكن لمقررات بازل ٣، بتركيزها على رفع جودة رأس المال وبناء مصدات السيولة، أن تعمل كآلية رقابية خارجية تجبر المصارف الإسلامية على تقوية هياكل حوكمتها الداخلية. وتماشياً مع ذلك، أوضحت دراسة سلامي [٤] بعنوان «إدارة المخاطر الاستثمارية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في ظل توجيهات الملاءة بازل ٣» والتي تناولت التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في تطبيق معايير الملاءة المالية الأوروبية،

(١) بن ساسي: عبد الحفيظ، علاوي: مريم وزحي: أمال، «إدارة المخاطر الائتمانية: دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية – دراسة حالة مصرف السلام وبنك الوطني الجزائري BNA»، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢١ يونيو ٢٠٢٣.

(٢) معطي: لبنى، «إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية بين المحاكاة والابتكار لتحقيق السلامة المالية: دراسة إحصائية لعينة من البنوك الإسلامية والتقليدية السعودية للفترة الممتدة من ٢٠٠٧ - ٢٠١٧»، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية الإسلامية المتقدمة، المجلد ١، العدد ١، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١، ص ٩ - ٤٧.

(٣) طبيبل: عبد السلام وبومدين: يوسف، «اتفاقية بازل III كآلية لتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية»، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠١٨، ص ٩٣ - ١٢٤.

(٤) سلامي: سمية، «إدارة المخاطر الاستثمارية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في ظل توجيهات الملاءة بازل ٣: دراسة تطبيقية مقارنة»، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس - سطيف ١، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٣.

مشددة على ضرورة تكييف هذه المعايير بدقة لتتلاءم مع طبيعة حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة في الفقه الإسلامي.

سادساً: التحول الرقمي، البلوكتشين، والثورة القادمة في الحوكمة (Fintech)

يشهد العصر الحالي تقاطعاً غير مسبوق بين الحوكمة والتكنولوجيا المتطورة. حيث أوضحت دراسة البكوري والعكاشي [١] بعنوان «أثر الحوكمة الرقمية المصرفية في تعزيز شفافية وموثوقية التقارير المالية للمصارف الإسلامية» والتي تناولت أثر التحول الرقمي الكامل على بيئة العمل المصرفي، مؤكدة أن أتمتة الإجراءات تقلل من التدخل البشري والأخطاء المقصودة، مما يرفع من شفافية وموثوقية الإفصاح المالي إلى مستويات قياسية. وفي قفزة نحو تكنولوجيا المستقبل، برزت تقنية سلسلة الكتل (Blockchain)؛ حيث قدمت دراسة الجاموس [٢] بعنوان «التكامل بين تقنية البلوكتشين وعمليات التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية» والتي تناولت الرؤية المستقبلية لاستخدام السجلات الموزعة لخلق نظام تدقيق شرعي لحظي وآلي، حيث توفر التقنية سجلات يستحيل اختراقها أو تعديلها، مما يقضي على مشاكل التدقيق بأثر رجعي.

وهذا التوجه المستقبلي تم تأصيله بقوة في الأدبيات الغربية؛ فقد أوضحت دراسة Voshmgir [٣] بعنوان «Disrupting governance with blockchains and smart contracts» والتي تناولت مفهوم «تعطيل الحوكمة»، حيث أشارت إلى أن العقود الذكية قادرة على تنفيذ شروط الامتثال الرقابي برمجياً وتلقائياً، مما قد يلغي الحاجة للوسطاء الرقابيين والمراجعين التقليديين في المستقبل. وبالمثل، بينت دراسة Atzori [٤] بعنوان «Blockchain technology and decentralized governance» والتي تناولت الفلسفة الكامنة وراء التكنولوجيا الموزعة، موضحة كيف ستنتقل سلطة الحوكمة من الهياكل الإدارية المركزية التقليدية (كالبنوك المركزية ومجالس

(١) البكوري: عمران والعكاشي: عبد الباسط، «أثر الحوكمة الرقمية المصرفية في تعزيز شفافية وموثوقية التقارير المالية للمصارف الإسلامية»، مجلة التربوي، ٢٠٢٥، ص ٣٨٣ - ٤٠٢.

(٢) الجاموس: ريم، «التكامل بين تقنية البلوكتشين وعمليات التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية»، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد ٧، العدد ٢، ١ فبراير ٢٠٢٦، ص ٨٠١ - ٨١٤.

(3) Voshmgir: Shermin, Disrupting governance with blockchains and smart contracts. Strategic change, 2017, 26.5: 499 - 509. https: / / doi.org / 10.1002 / jsc.2150

(4) Atzori: Marcella. Blockchain technology and decentralized governance: Is the state still necessary?. Available at SSRN 2709713, 2015. http: / / dx.doi.org / 10.2139 / ssrn.2709713

الإدارة) إلى شبكات لامركزية تديرها خوارزميات الإجماع. ولإعطاء زخم مؤسسي وموثوقية لهذه التقنيات، استعرضت دراسة Government Office for Science [1] بعنوان «Distributed Ledger Technology: Beyond Block Chain» والتي تناولت في تقرير سيادي للحكومة البريطانية الإمكانيات الهائلة لتقنية دفتر الأستاذ الموزع في حماية البنية التحتية للقطاع المالي ضد الاحتيال وتسهيل الرقابة الحكومية. وهو ما اتفقت معه تماماً دراسة Mark et al. [2] بعنوان «Blockchain and suitability for government applIcations» والتي تناولت بناء إطار تقييمي يثبت الملاءمة الفائقة لتقنية البلوكتشين لتطبيقات الحوكمة والتدقيق التي تتطلب درجات قصوى من الشفافية والأمان وحماية البيانات من التلاعب. ويلخص الجدول ١ هذه الدراسات.

(1) Government Office for Science. Distributed Ledger Technology: Beyond Block Chain, A report by the U.K Government Chief Scientific Adviser, 2016, p.6. https: / / assets.publishing.service.gov.uk / government / uploads / system / uploads / attachment_data / file / 492972 / gs - 16 - 1 - distributed - ledger - technology.pdf

(2) Mark, G., Melinda, N., Lisa, P., Bell, G., Downing, J., Rahbari, K., … & Varrone, A. Blockchain and suitability for government applications. Public - Private Analytic Exchange Program, 2018, 27 - 31. https: / / www.dhs.gov / sites / default / files / publications / 2018_AEP_Blockchain_and_Suitability_for_Government_Applications

الجدول (١): التلخيص الشامل للأدبيات السابقة حول حوكمة المؤسسات المالية والإسلامية.

الرقم	الباحث (والسنة)	عنوان الدراسة	الشرح الموسع لموضوع الدراسة وأهم النتائج
١	الصلاحين (٢٠٢١)	الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية.	تناولت التأصيل الشرعي والنظري للحوكمة، مؤكدة أنها نظام شامل يهدف لتحقيق مقاصد الشريعة وحماية حقوق جميع أصحاب المصلحة، وتعتبر الركيزة الأساسية لاستقرار المؤسسات.
٢	سديرة وعياش (٢٠٢٢)	أسس الحوكمة في المصارف الإسلامية وتحديات تطبيقها - تجارب دولية.	تناولت استعراضاً تحليلياً مقارناً لتجارب دول متعددة، وخلصت إلى أن اختلاف البيئات التشريعية والثقافية يفرض تحديات كبيرة تتطلب تصميم أطر حوكمة مرنة تتوافق محلياً وشرعياً.

٣	قاشي وزينب (٢٠١٧)	امتثال المصارف الإسلامية للمعايير الشرعية وأهميته في تفعيل الحوكمة.	تناولت إثبات أن الالتزام الدقيق بمعايير الهيئات الدولية (AAOIFI) يقلص المخاطر التشغيلية والشرعية، ويعد عاملاً حاسماً في تحقيق السلامة المصرفية وتفعيل الحوكمة.
٤	العازمي وآخرون (٢٠٢٠)	أثر معايير الحوكمة الشرعية في تعزيز الإفصاح والشفافية في الكويت.	تناولت تطبيقاً ميدانياً أثبت وجود علاقة إحصائية طردية قوية بين صرامة تطبيق الحوكمة الشرعية وبين جودة التقارير المالية وارتفاع مستوى الشفافية في السوق الكويتي.
٥	حمدي وفلاق (٢٠٢٢)	متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.	تناولت تفصيل الشروط التشغيلية لضمان استقلالية هيئات الرقابة الشرعية، محذرة من تهميشها، ومؤكدة على ضرورة تكاملها التام مع لجان التدقيق الداخلي.

٦	الصهبي وآخرون (٢٠٢٢)	العلاقات التعاقدية لهيئات الرقابة الشرعية وإدارات التدقيق الشرعي.	تناولت اقتراح نموذج مؤسسي وتعاقدي يفك الاشتباك الإداري ويوضح الصلاحيات الدقيقة بين جهة التشريع (الهيئة الشرعية) وجهة التنفيذ والمراقبة (التدقيق الشرعي).
٧	ذنون (٢٠١٧)	توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم حوكمة المصارف العراقية.	تناولت تحليل واقع البيئة العراقية، وكشفت أن افتقار القطاع لمرجعية تدقيق شرعي موحدة ومركزية يؤدي إلى تباين خطير في الممارسات ويضعف من فاعلية الحوكمة.
٨	أحمد (٢٠٢٥)	الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار.	تناولت تطور أدوار المراجعة الداخلية لاعتماد التقنيات الحديثة، مما يمكنها من تقديم بيانات استراتيجية بالغة الدقة لمجلس الإدارة لترشيد وتأمين القرارات الاستثمارية.

٩	بورقبة وآخرون (٢٠١٤)	أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية.	تناولت دراسة قياسية أثبتت أن التطبيق الفعلي والصارم لقواعد الحوكمة ينعكس بشكل إيجابي ومباشر على تحسين مؤشرات الأداء المالي وزيادة ثقة المستثمرين.
١٠	ماجن (٢٠٢٠)	أثر تطبيقات آليات حوكمة الشركات على ربحية البنوك (البنوك العربية).	تناولت قياس أثر متغيرات محددة (حجم المجلس، لجان المراجعة) لتؤكد أنها تشكل رافعة حقيقية وقوية لتحسين العائد على الأصول وحقوق الملكية في البنوك العربية.
١١	بوطران ولمار (٢٠٢٥)	فاعلية الحوكمة الشرعية في تعزيز كفاءة الأداء: مصرف السلام أنموذجاً.	تناولت تقييم تجربة مصرف السلام الجزائري، وأثبتت أن القيود الشرعية والرقابية الصارمة لا تعيق العمل، بل تساهم بشكل جوهري في رفع كفاءة الأداء التشغيلي.

١٢	فرحان وقائد (٢٠١٤)	الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية – دراسة تطبيقية.	تناولت تشخيصاً لواقع البنوك اليمنية، مسلطة الضوء على العوائق الهيكلية، والتنظيمية، وضعف البنية التحتية الرقابية التي تعرقل التطبيق السليم للحوكمة.
١٣	بني لام (٢٠١٨)	رؤيا لتطوير المصارف الإسلامية في ظل النظام المالي الربوي (العراق).	تناولت التحديات التشغيلية المعقدة التي تواجه البنوك الإسلامية عند خضوعها لرقابة بنك مركزي صُممت قوانينه في الأصل لإدارة النظام المصرفي الربوي التقليدي.
١٤	Alghfaïs (2017)	A Comparative Study between Islamic and Conventional Banks.	تناولت استخدام نموذج "الانحدار اللوجستي الثنائي" لتحليل استقرار البنوك السعودية، مثبتة تفوق البنوك الإسلامية في تحمل الصدمات بفضل هياكل حوكمتها الرصينة.

١٥	بن ساسي وآخرون (٢٠٢٣)	إدارة المخاطر الائتمانية: دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية.	تناولت إثبات أن صيغ التمويل الإسلامي (بالمشاركة والمضاربة) تحمل مخاطر ائتمانية أكثر تعقيداً من القروض التقليدية، مما يتطلب إطار حوكمة شديد التخصص.
١٦	معطي (٢٠٢١)	إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية بين المحاكاة والابتكار.	تناولت دراسة إحصائية حذرت البنوك الإسلامية من خطورة استنساخ ومحاكاة أنظمة المخاطر التقليدية، داعية إياها لابتكار نماذج رياضية تتناسب مع عقودها الشرعية.
١٧	طبيبل وبومدين (٢٠١٨)	اتفاقية بازل III كآلية لتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية.	تناولت إيضاح كيف أن التزام المصارف الإسلامية بمعايير بازل ٣ المتعلقة بجودة رأس المال والسيولة يشكل ضغطاً إيجابياً يؤدي إلى تحصين وتقوية حوكمتها الداخلية.

١٨	سلامي (٢٠٢٣)	إدارة المخاطر الاستثمارية في ظل توجيهات الملاءة بازل ٣.	تناولت الصعوبات التي تكتنف تطبيق معايير الملاءة المالية الأوروبية على الحسابات الاستثمارية الإسلامية، مشددة على حتمية تكييفها لتتلاءم مع فقه المعاملات.
١٩	البكوري والعكاشي (٢٠٢٥)	أثر الحوكمة الرقمية المصرفية في تعزيز التقارير المالية للمصارف.	تناولت إثبات أن أتمتة الإجراءات والتحول نحو الحوكمة الرقمية يقلص بشكل حاسم من التدخل البشري، مما يقفز بمستويات الشفافية وموثوقية الإفصاح المالي.
٢٠	الجاموس (٢٠٢٦)	التكامل بين تقنية البلوكتشين وعمليات التدقيق الشرعي.	تناولت استشراف إمكانية بناء أنظمة تدقيق شرعي لحظية وآلية باستخدام السجلات الموزعة (البلوكتشين) التي يستحيل اختراقها، مما يمنع التلاعب بالسجلات نهائياً.

٢١	Voshmgir (2017)	Disrupting governance with blockchains and smart contracts.	تناولت فكرة "التعطيل التكنولوجي"، مبينة كيف أن برمجة العقود الذكية ستؤدي مستقبلاً إلى تنفيذ قواعد الامتثال آلياً، مما يلغي دور الوسطاء والمراجعين التقليديين.
٢٢	Atzori (2015)	Blockchain technology and decentralized governance.	تناولت التغير الفلسفي والإداري العميق الذي تفرضه التكنولوجيا، حيث تنقل سلطة الرقابة والحوكمة من أيدي الإدارات المركزية إلى خوارزميات إجماع شبكية لامركزية.
٢٣	Gov. Office for Science (2016)	Distributed Ledger Technology: Beyond Block Chain.	تناولت استعراضاً رسمياً للحكومة البريطانية يقر بالإمكانيات الهائلة لتقنية السجلات الموزعة في حماية البنية التحتية المالية ومكافحة الاحتيال وتسهيل الرقابة.

٢٤	Mark et al. (2018)	Blockchain and suitability for government applications.	تناولت بناء إطار تقييمي متقدم يثبت أن تقنية البلوكتشين تتمتع بملاءمة فائقة للتطبيقات المالية والحكومية التي تتطلب أقصى درجات الشفافية والتدقيق غير القابل للطعن.

الإطار النظري

١ر٣ مفهوم الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية

تُعد الحوكمة من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تمثل إطارًا تنظيميًا يشمل القواعد والمبادئ التي تضبط العلاقة بين مختلف الأطراف في المؤسسة، كالمساهمين، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وأصحاب المصالح. تُركز الحوكمة على تحقيق كفاءة الأداء الإداري وضمان الشفافية والمساءلة، مما يعزز من قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها الاستراتيجية وحماية حقوق كافة الأطراف المعنية.

وفي المجال المالي، يُنظر إلى الحوكمة باعتبارها أداة محورية لضمان الالتزام بمعايير الأداء المهني والأخلاقي، مع تقديم آليات رقابية تمنع التعسف في اتخاذ القرارات أو الانحراف عن الأهداف المؤسسية. أما في المؤسسات المالية الإسلامية، فإن الحوكمة تأخذ بعدًا إضافيًا يتجاوز القواعد الوضعية التقليدية ليشمل التزامًا صارمًا بتعاليم ومقاصد الشريعة الإسلامية [١]. يتطلب هذا التوجه تحقيق توازن دقيق بين الكفاءة الاقتصادية وضمان توافق الأنشطة مع القيم الأخلاقية، مما يسهم في تعزيز العدالة، والمصداقية، والرقابة الشفافة، ويضمن استدامة المؤسسة في بيئات العمل المختلفة [٢].

(١) الصلاحين: عبد المجيد، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. مرجع سابق، ص ٦١٩ - ٦٣٩.

(٢) سديرة: هجيرة وعياش: قويدر، «أسس الحوكمة في المصارف الإسلامية وتحديات تطبيقها - تجارب دولية». مرجع سابق، ص ٥٥ - ٧٤.

٢ر٣ مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية

تستند الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية إلى عدد من المبادئ الأساسية التي توجه جميع أنشطتها وسياساتها، حيث تعكس هذه المبادئ مزيجًا من القيم الدينية والاقتصادية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والالتزام بالمعايير الشرعية [١]. وتشمل هذه المبادئ ما يلي:

· العدالة:

العدالة تمثل أحد أعمدة الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. يُنظر إليها باعتبارها ضمانًا للمساواة والإنصاف بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك العملاء والمستثمرين والإدارة. تسعى العدالة إلى تعظيم المنافع المشتركة وتقليل النزاعات من خلال توزيع الموارد والأرباح والخسائر بشكل متوازن يتفق مع مبادئ الشريعة وعقود المشاركة والمضاربة. كما تُعزز العدالة من ولاء العملاء والثقة العامة، حيث تعمل كقاعدة أخلاقية أساسية تؤطر العلاقة بين الأطراف.

· الشفافية:

تُعد الشفافية عنصراً جوهرياً في الحوكمة، حيث ترتكز على الإفصاح الواضح والدقيق عن جميع العمليات والأنشطة المالية وغير المالية التي تقوم بها المؤسسة. ويشمل ذلك الإفصاح عن مصادر التمويل، وآليات توزيع الأرباح، والالتزام بالضوابط الشرعية. تضمن الشفافية تمكين جميع الأطراف المعنية من الوصول إلى معلومات موثوقة تسهم في اتخاذ قرارات مستنيرة، وقد أثبتت الدراسات أن تطبيق معايير الحوكمة الشرعية ينعكس بشكل مباشر وطردي على تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية في الأسواق المالية [٢].

· المساءلة:

تُعد المساءلة الركيزة التي تضمن تحمل القيادات للإدارية والتنفيذية مسؤولية قراراتها وأدائها أمام جميع أصحاب المصالح. ويتحقق ذلك من خلال إنشاء آليات رقابية فعّالة، تشمل وجود

(١) قاشي يوسف: قاشي وزينب: خلدون، «امتثال المصارف الإسلامية للمعايير الشرعية وأهميته في تفعيل الحوكمة وتحقيق السلامة المصرفية». مرجع سابق، ص ٢٦ - ٤١.

(٢) العازمي: وليد خالد جديع، وآخرون. أثر معايير الحوكمة الشرعية في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية. مرجع سابق، ص ١٢٣ - ١٤٥.

هيئات رقابة شرعية مستقلة تراقب العمليات وتضمن توافقها المطلق مع تعاليم الشريعة [١]. ولضمان عدم تداخل الصلاحيات، تتطلب المساءلة وجود علاقات تعاقدية وواضحة بين أجهزة الرقابة الشرعية (التشريع) وإدارات التدقيق الداخلي (التنفيذ)، مما يبني نظاماً داخلياً قوياً يدعم اتخاذ قرارات مدروسة [٢].

٣ر٣ العلاقة التبادلية بين الحوكمة والشفافية والمصداقية

تظهر العلاقة بين الحوكمة والشفافية والمصداقية في المؤسسات المالية الإسلامية تداخلًا وثيقًا يعكس تأثير كل منها على الآخر. فالحوكمة تُمثل الإطار التنظيمي الذي يضع الأسس الحقيقية لترسيخ الشفافية من خلال فرض سياسات الإفصاح الشامل والدقيق. ويُعد الإفصاح المالي المنظم المدعوم بتقارير المراجعة الداخلية الحديثة أداة رئيسية لتزويد المستثمرين ببيانات دقيقة ترشد قراراتهم الاستثمارية وترفع من مستوى الشفافية [٣].

وعلى الجانب الآخر، تساهم الحوكمة السليمة في تعزيز «المصداقية» من خلال ضمان التزام المؤسسة التام بالمبادئ الشرعية والقانونية. فالتزام المصرف الإسلامي بتفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية ينعكس بشكل إيجابي ومباشر على تحسين كفاءة الأداء المالي، مما يبني ثقة عميقة لدى الأطراف المعنية بقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها [٤]. كما أن هذه الحوكمة تمنح المؤسسة قدرة استثنائية على إدارة المخاطر المعقدة وتجاوز الصدمات المالية مقارنة بالبنوك التقليدية، مما يعزز سمعتها وموثوقيتها في السوق [٥].

ومع تطور بيئة الأعمال، أصبحت التكنولوجيا رافداً أساسياً لتعزيز هذه العلاقة الثلاثية

(١) حمدي: معمر وفلاق: صليحة، «متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية». مرجع سابق، ص ٢٦ - ٤٥.

(٢) الصهبي: فخر الدين علي، عماد عبد السلام بوخارمه، وايمان قاسم الحصادي، «العلاقات التعاقدية لهيئات الرقابة الشرعية وإدارات التدقيق الشرعي ودورها في تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية (نموذج رقابي شرعي مقترح)». مرجع سابق، ص ١٧٣ - ١٩٦.

(٣) الحاج أحمد: مجدي الريح، «الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار». مرجع سابق، ص ٢٩٤ - ٣١٠.

(٤) بوطران: يزيد ولمار: رضوان، فاعلية الحوكمة الشرعية في تعزيز كفاءة الأداء في المصارف الإسلامية: مصرف السلام الجزائري نموذجًا». مرجع سابق، ص ٥٦٤ - ٥٨٣.

(٥) Alghfaïs: Mohammed, "A Comparative Study between Islamic and Conventional Banks – The Case of Saudi Arabia: A Binary Logistic Regression Approach". مرجع سابق, August ٢٠١٧.

(الحوكمة، الشفافية، المصداقية). فقد أثبتت الدراسات أن التوجه نحو «الحوكمة الرقمية» وأتمتة العمليات المصرفية يساهم بشكل فعال في تقليل الأخطاء البشرية، مما يعزز من موثوقية التقارير المالية للمصارف الإسلامية ويزيد من شفافيتها [1]. بالتالي، فإن التطبيق المتكامل لمبادئ الحوكمة الشرعية والإدارية والرقمية هو الضمان الأوحد لترسيخ ثقة المتعاملين وتحقيق الاستدامة التنافسية للمؤسسات المالية الإسلامية على المدى الطويل.

جدول (٢): نموذج لتحليل العلاقة بين الحوكمة والشفافية والمصداقية:

المبدأ	النتائج العامة	التأثير على المصداقية	التأثير على الشفافية
العدالة	زيادة ولاء العملاء	تعزز الثقة في عدالة القرارات	تضمن عدم التحيز في التعامل
الشفافية	تحسين صورة المؤسسة	تسهل المراقبة من الأطراف	توفير معلومات واضحة ودقيقة
المساءلة	تقليل المخاطر وتعزيز الثقة	التزام أعلى من المؤسسة	محاسبة الأداء بانتظام

إطار العمل المفاهيمي

يمكن تصوير العلاقة بين الحوكمة والشفافية والمصداقية من خلال الشكل التالي:

(١) البكوري: عمران والعكاشي: عبد الباسط، «أثر الحوكمة الرقمية المصرفية في تعزيز شفافية وموثوقية التقارير المالية للمصارف الإسلامية». مرجع سابق، ص ٣٨٣ - ٤٠٢.

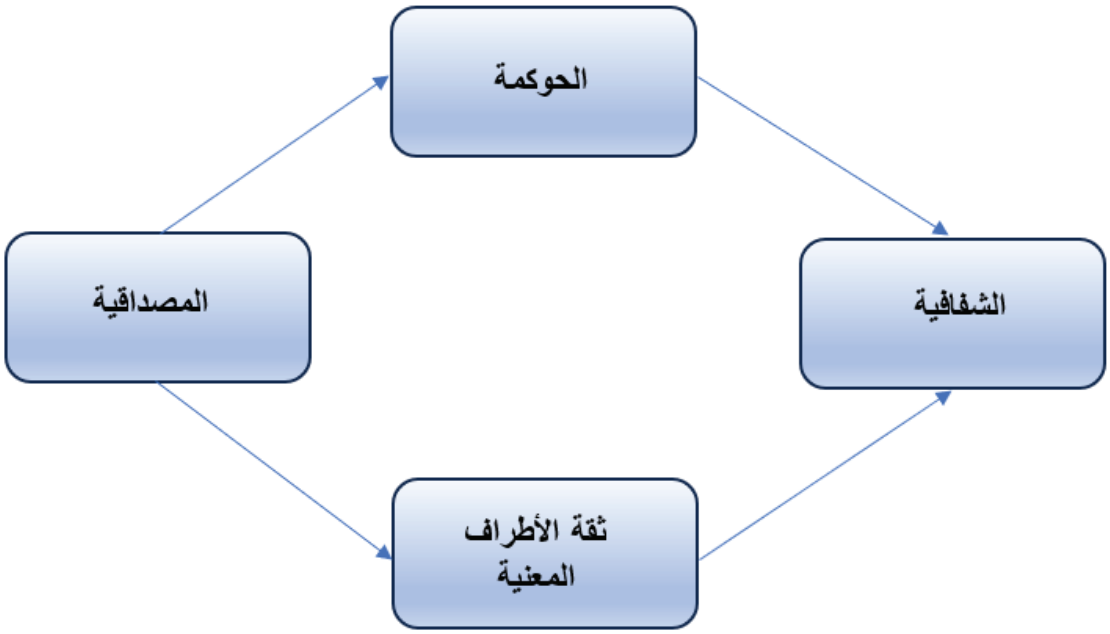

الشكل (١): العلاقة بين الحوكمة والشفافية والمصداقية.

وفقا للشكل (١) تعد العلاقة بين الحوكمة والشفافية والمصداقية علاقة تكاملية وديناميكية تُظهر التأثير المتبادل بين هذه العناصر الثلاثة ودورها الحيوي في بناء أنظمة مؤسسية قوية ومستدامة. يُظهر الشكل المفترض لهذه العلاقة كيف تتداخل الحوكمة مع الشفافية والمصداقية، وتؤدي إلى خلق بيئة تنظيمية متوازنة تُعزز ثقة الأطراف المعنية، بما في ذلك العملاء والمستثمرين والجهات الرقابية.

تشكل الحوكمة الإطار التنظيمي الذي يحدد كيفية إدارة المؤسسات المالية، حيث تضع قواعد واضحة للمساءلة والمسؤولية وتضمن الامتثال للقوانين والمعايير الأخلاقية. من خلال هذا الإطار، تساهم الحوكمة بشكل مباشر في تعزيز الشفافية، لأنها تتطلب من المؤسسات تقديم معلومات دقيقة وكاملة حول عملياتها ونتائجها المالية. تعزز الشفافية بدورها المصداقية، لأنها تمكّن الأطراف المعنية من الوصول إلى معلومات موثوقة تساعدهم في اتخاذ قرارات مستنيرة.

في هذا السياق، تلعب الشفافية دورًا حاسمًا في الكشف عن البيانات المالية وغير المالية، مثل السياسات المعتمدة والنتائج المحققة وخطط العمل المستقبلية. عندما تلتزم المؤسسات

بالإفصاح عن هذه البيانات بوضوح، فإنها تبني جسرًا من الثقة مع جميع أصحاب المصلحة. هذه الثقة تُترجم إلى مصداقية متزايدة، حيث تصبح المؤسسة قادرة على إثبات التزامها بالقواعد الأخلاقية والمهنية، مما يعزز سمعتها ويزيد من جاذبيتها للعملاء والمستثمرين.

علاوة على ذلك، تؤدي المصداقية إلى تقوية الحوكمة نفسها، حيث تعكس مدى فعالية المؤسسات في الالتزام بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها. عندما تتمتع المؤسسات بمصداقية عالية، فإنها تكون في وضع أفضل لتطبيق ممارسات حوكمة متقدمة تستجيب لتوقعات أصحاب المصلحة وتعزز من استدامة المؤسسة. هذا الترابط الديناميكي بين الحوكمة والشفافية والمصداقية يخلق دورة إيجابية تعزز من الاستقرار المؤسسي وتدعم النمو المستدام.

في المؤسسات المالية الإسلامية، تأخذ هذه العلاقة بُعدًا إضافيًا بسبب ضرورة التوفيق بين متطلبات الشريعة الإسلامية ومتطلبات الحوكمة الحديثة. هنا، تسهم الحوكمة في ضمان الالتزام بالمبادئ الشرعية، مثل العدالة والشفافية والمشاركة، بينما تعمل الشفافية على توضيح كيفية تطبيق هذه المبادئ في العمليات اليومية للمؤسسة. هذا الوضوح يعزز المصداقية، ليس فقط أمام العملاء والمستثمرين، ولكن أيضًا أمام الهيئات الرقابية التي تراقب الامتثال للمعايير الشرعية والتنظيمية.

لذلك، يمكن تصور العلاقة بين الحوكمة والشفافية والمصداقية كعناصر مترابطة تعمل في نظام تكاملي. عندما تُطبق هذه العناصر بفعالية، فإنها تخلق بيئة تنظيمية مستدامة تُعزز من ثقة أصحاب المصلحة، وتقلل من مخاطر الفساد وسوء الإدارة، وتدعم قدرة المؤسسات على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. هذا الترابط يُبرز أهمية تصميم أطر حوكمة قوية تهدف إلى تحقيق مستويات متقدمة من الشفافية والمصداقية، مما يساهم في تحقيق أهداف المؤسسات على المدى الطويل.

تحليل رياضي بسيط للشفافية:

المعادلة:

حيث:

: مؤشر الشفافية الكلي.

: كمية المعلومات المفصح عنها.

: كمية المعلومات المطلوبة للامتثال.

: عدد العمليات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

هذه العلاقة توضح أن مستوى الشفافية يعتمد بشكل مباشر على نسبة المعلومات المقدمة مقارنة بما هو مطلوب نظاميًا. كلما زادت هذه النسبة اقترب مؤشر الشفافية من الامتياز [1].

تُظهر الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ارتباطها الوثيق بمبادئ الشريعة الإسلامية والهدف الأساسي لتعزيز بيئة عمل موثوقة وفعالة. يبرز هذا الإطار مدى تعقيد العمليات المالية وضرورة التطبيق الصارم لمبادئ الحوكمة لتحسين ثقة العملاء والمستثمرين، خاصةً في ظل تعاظم الحاجة إلى الإفصاح المتزايد في الأسواق المالية المتغيرة.

٤. المنهجية

٤ر١ تصميم البحث

يعتمد البحث على منهجية تجمع بين الأسلوب الوصفي والتحليلي لفهم العلاقة بين الحوكمة والشفافية في المصارف الإسلامية. يهدف الجانب الوصفي إلى تقديم رؤية واضحة عن التحديات الحالية والمفاهيم الأساسية، بينما يستهدف الجانب التحليلي دراسة تأثير الحوكمة باستخدام بيانات عملية مستمدة من عينة البحث.

٤ر٢ أدوات جمع البيانات

لتوفير نتائج دقيقة وشاملة، تم استخدام أدوات متعددة لجمع البيانات، تضمنت:

· الاستبيانات: صُممت خصيصًا لقياس مستوى تطبيق ممارسات الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية وتأثيرها على الشفافية.

· المقابلات: أُجريت مع خبراء في الصيرفة الإسلامية للحصول على رؤى معمقة حول الفرص والتحديات.

· التحليل الكمي والنوعي: طُبق التحليل الكمي لفحص البيانات الإحصائية، والنوعي لتحليل الآراء والملاحظات المستخلصة من المقابلات المفتوحة.

(١) ذنون: آلاء عبد الواحد، «توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم حوكمة المصارف الإسلامية العراقية: دراسة تحليلية». مرجع سابق، ص ٥١١.

٣٫٤ عينة البحث

تضمنت العينة مؤسسات مالية إسلامية من دول متنوعة، تشمل بنوكًا كبيرة ومؤسسات تمويل صغيرة، بهدف تحقيق تنوع في النتائج. تم اختيار العينة بناءً على معايير محددة، منها الالتزام بالشريعة، وتنوع حجم المؤسسات، وتوافر البيانات اللازمة للتحليل.

٤٫٤ طرق التحليل

تم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية متقدمة، بما في ذلك برنامج SPSS، واعتمدت الطرق التالية:

- الإحصاءات الوصفية: لتحديد الاتجاهات العامة في البيانات.
- تحليل الانحدار: لفهم العلاقة بين ممارسات الحوكمة ومستويات الشفافية.
- اختبارات الفرضيات: للتحقق من وجود تأثيرات دالة إحصائيًا بين المتغيرات.

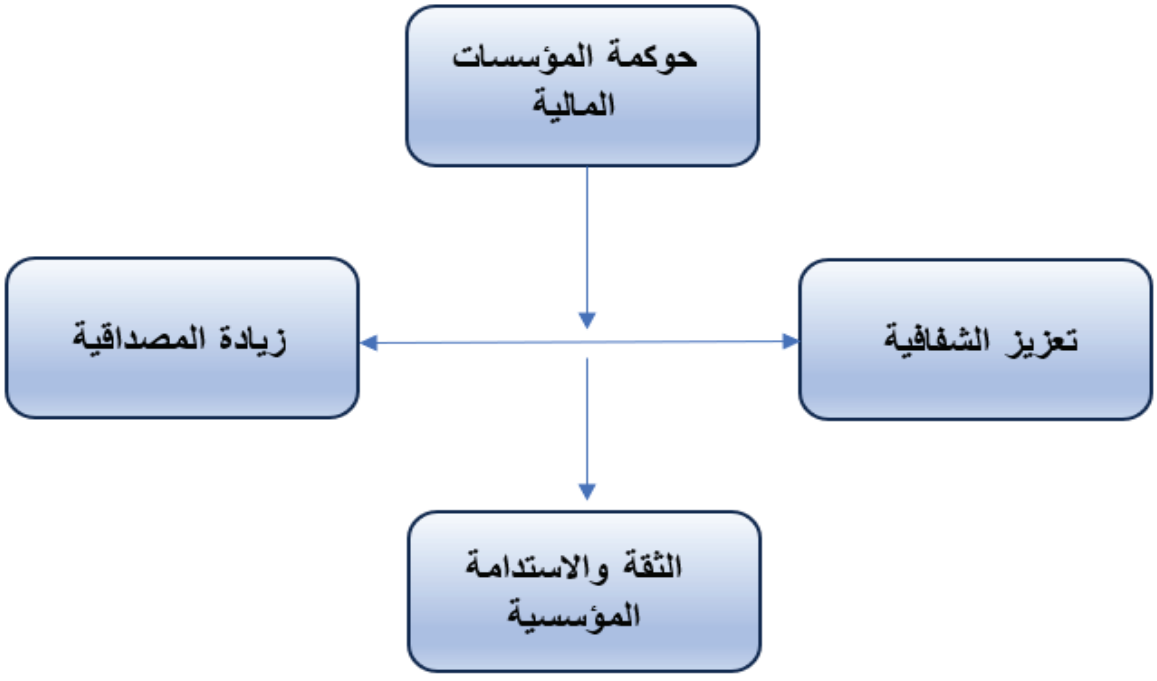

الشكل (٢): نموذج العلاقة بين الحوكمة والشفافية والمصداقية.

الجدول (٣): توزيع عينة البحث حسب الدولة والنوع.

الدولة	عدد البنوك الإسلامية	عدد مؤسسات التمويل الأصغر	النسبة من الإجمالي (٪)
المملكة العربية السعودية	١٥	٨	٢٨
الإمارات العربية المتحدة	١٢	٥	٢٢
ماليزيا	١٠	٦	٢٠
تركيا	٨	٣	١٥
البحرين	٥	٢	١٠
الإجمالي	٥٠	٢٤	١٠٠

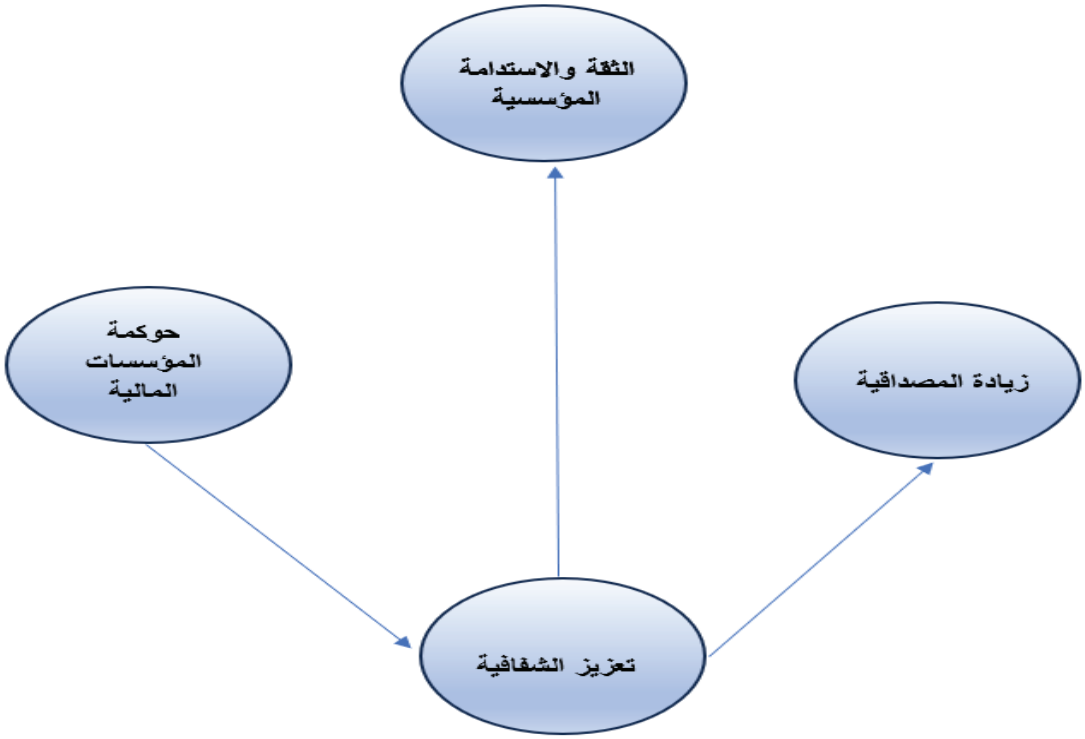

شكل (٣): علاقة الحوكمة والشفافية والمصداقية.

الشكل (٤): توزيع عينة البحث حسب الدولة والنوع.

٥. النتائج والتحليل

٥ر١ عرض النتائج

أظهرت نتائج الدراسة التي استندت إلى الاستبيانات والمقابلات أن الحوكمة تلعب دورًا بارزًا في تعزيز مستويات الشفافية داخل المؤسسات المالية الإسلامية. أشار غالبية المشاركين في الاستبيانات، بنسبة تصل إلى ٨٥٪، إلى أن الإفصاح المنتظم والشامل للبيانات المالية يتماشى بشكل مباشر مع متطلبات الشفافية، مما يعزز ثقة العملاء والمستثمرين على حد سواء. من ناحية أخرى، أوضحت المقابلات أن وجود هيئة شرعية مستقلة يمثل عاملًا رئيسيًا في تعزيز الثقة المتبادلة بين العملاء والمؤسسة، حيث يرى المشاركون أن هذه الهيئة تضمن الالتزام بالمبادئ الشرعية وتقديم خدمات مالية تتسم بالعدالة والموثوقية. كما برزت العدالة كأحد العوامل الأكثر تأثيرًا في تعزيز ولاء العملاء وبناء علاقات طويلة الأمد معهم، مما يشير إلى أن الحوكمة لا تقتصر فقط على الأطر القانونية، بل تمتد لتشمل البعد الأخلاقي الذي ينعكس على سمعة المؤسسة واستدامتها.

أما على صعيد التحليل الكمي للبيانات، فقد أكدت النتائج وجود علاقة سببية قوية بين مبادئ الحوكمة الأساسية، والتي تشمل العدالة والشفافية والمساءلة، وبين تحقيق مستويات مرتفعة من الشفافية في المؤسسات المالية الإسلامية. من خلال اختبارات الانحدار الإحصائي، تبين أن ممارسات الحوكمة تفسر نحو ٦٧٪ من التغيرات في مؤشر الشفافية، مما يدل على الأهمية الكبيرة لهذه الممارسات في تعزيز الأداء المؤسسي. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أن المؤسسات التي تلتزم بالإفصاح المالي المنظم والمنتظم تحقق معدلات نمو تفوق نظيراتها بنسبة تصل إلى ١٥٪. هذا يعكس التأثير الإيجابي للإفصاح على تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة ثقة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

التحليل النوعي للبيانات أظهر أن الحوكمة لا تعمل فقط على تحسين الشفافية، بل تسهم أيضًا في بناء نظام متكامل يعزز استدامة المؤسسات المالية الإسلامية. يعكس ذلك قدرة الحوكمة على خلق بيئة مواتية لاتخاذ القرارات المستنيرة، وتقليل المخاطر، وزيادة المرونة في مواجهة التحديات الاقتصادية. هذه النتائج تسلط الضوء على أهمية دمج الحوكمة كجزء لا يتجزأ من استراتيجية المؤسسة لتحقيق التميز والاستدامة في سوق تنافسية ومتقلبة.

٢.٥ تفسير النتائج

توضح النتائج أن الحوكمة ليست فقط أداة تنظيمية بل أيضًا استراتيجية لتعزيز الشفافية والمصداقية. تعكس الشفافية الناتجة عن الحوكمة تكاملاً في المعلومات المتاحة، ما يقلل من حالة عدم اليقين ويزيد من ثقة المستثمرين والعملاء.

الجدول (٤): التحليل الوصفي لممارسات الحوكمة وعلاقتها بالشفافية.

المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية (٪)
الإفصاح المالي	٤ر٥	٠ر٦	٩٠
الرقابة الشرعية	٤ر٧	٠ر٥	٩٤
الشفافية في العمليات	٤ر٣	٠ر٧	٨٦

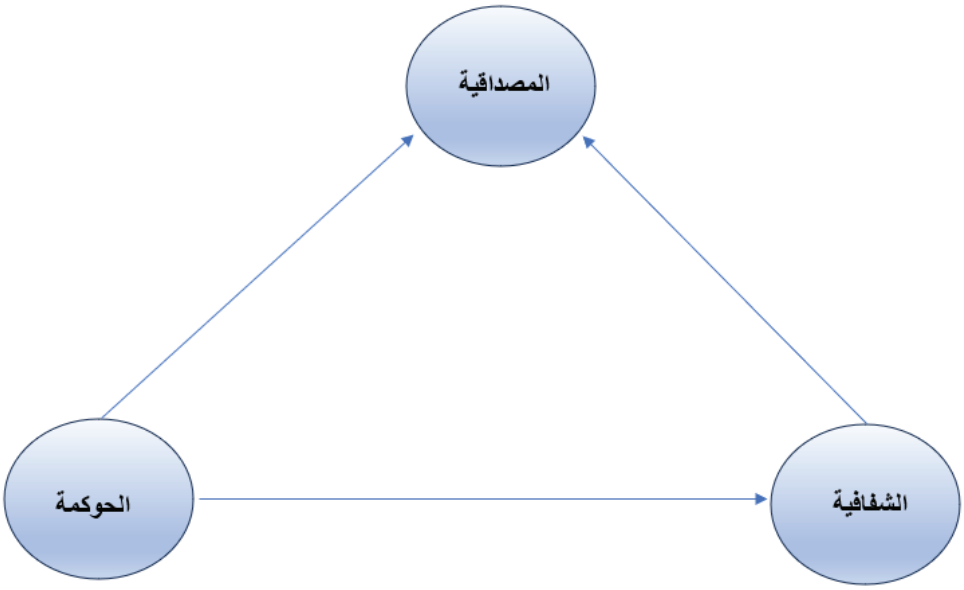

الشكل (٥): العلاقة بين الحوكمة والشفافية والمصداقية.

رسم بياني يظهر التأثير المباشر وغير المباشر للحوكمة على المصداقية من خلال تحسين الشفافية.

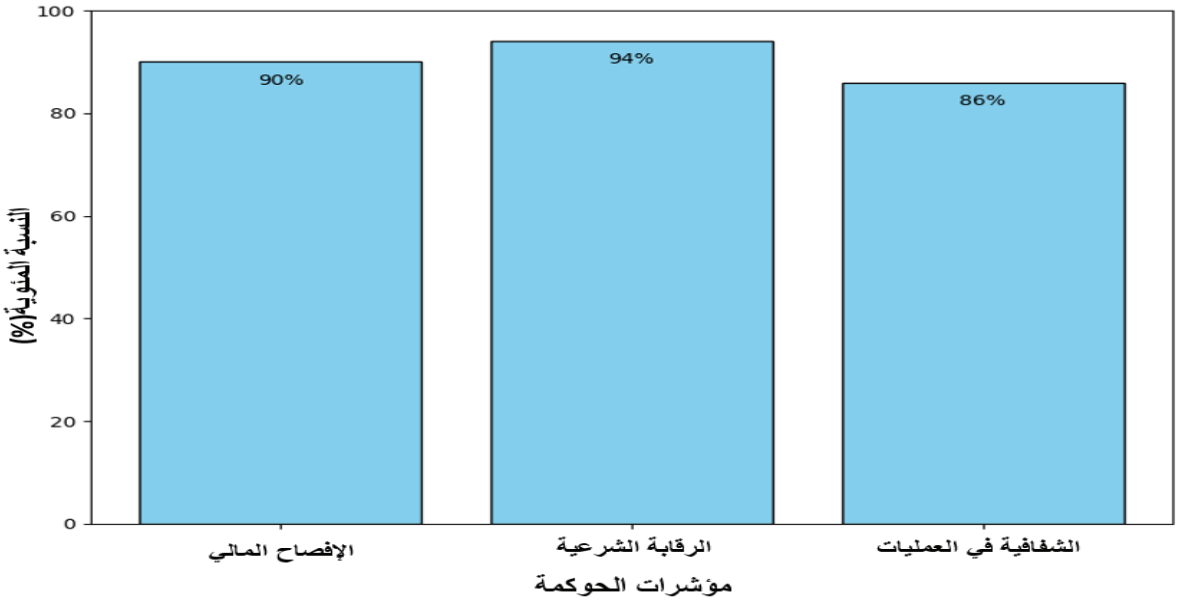

الشكل (٦): توزيع مؤشرات الحوكمة حسب المستوى التنظيمي

رسم يوضح التوزيع النسبي للمؤشرات (مثل الإفصاح والمساءلة) في مختلف المستويات التنظيمية.

٦. المناقشة

٦ر١ مقارنة النتائج بالدراسات السابقة

تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه الأدبيات السابقة. على سبيل المثال، أكدت دراسة العازمي وآخرون [١] أن التطبيق الصارم لمعايير الحوكمة الشرعية وممارسات الإفصاح الشفافة يرتبط بشكل طردي بزيادة مستوى الثقة بين الأطراف المعنية. كما تتوافق هذه النتائج مع ما أشار إليه حمدي وفلاق [٢] حول أهمية وجود لجان رقابة شرعية فعّالة ومستقلة لضمان استقرار المؤسسة. علاوة على ذلك، دعمت نتائج هذا البحث مخرجات دراسة قاشي وزينب [٣] ودراسة (بوطران ولمار، ٢٠٢٥) [٤]، والتي أشارت بوضوح إلى أن الحوكمة تُعدّ أداة استراتيجية لتحسين المصداقية المؤسسية وكفاءة الأداء، وخاصة في السياق الإسلامي، حيث يلعب الامتثال الصارم للمعايير الشرعية دوراً محورياً في تحقيق السلامة المصرفية.

ومع ذلك، يقدم هذا البحث إسهاماً علمياً جديداً من خلال تأكيد العلاقة السببية المباشرة بين تطبيق مبدأ «العدالة» في إدارة العمليات الداخلية وبين تعزيز «ولاء العملاء»، مما يُعد توسعاً مهماً في الإطار المعرفي السائد في الأدبيات السابقة. كما تبرز أهمية هذا الإسهام في تقديم تحليل كمي ونوعي متكامل يدرس العلاقة بين متغيرات الحوكمة الثلاثة وتأثيرها المتزامن والمشترك على ترسيخ الشفافية والمصداقية.

٦ر٢ تفسير أعمق للنتائج

تبرز النتائج الحالية دور الحوكمة ليس فقط كآلية تنظيمية، بل كركيزة استراتيجية تعزز من استدامة المؤسسات المالية الإسلامية. يدل الارتباط الإيجابي بين ممارسات الحوكمة ومستويات الشفافية على أن الإفصاح المنتظم عن المعلومات لا يعزز المصداقية فقط، بل يقلل أيضًا من

(١) العازمي: وليد خالد جديع، وآخرون. أثر معايير الحوكمة الشرعية في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية. مرجع سابق، ص ١٢٣ - ١٤٥.

(٢) حمدي: معمر وفلاق: صليحة، «متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية». مرجع سابق، ص ٢٦ - ٤٥.

(٣) قاشي يوسف: قاشي وزينب: خلدون، «امتثال المصارف الإسلامية للمعايير الشرعية وأهميته في تفعيل الحوكمة وتحقيق السلامة المصرفية». مرجع سابق، ص ٢٦ - ٤١.

(٤) بوطران: يزيد ولمار: رضوان، «فاعلية الحوكمة الشرعية في تعزيز كفاءة الأداء في المصارف الإسلامية: مصرف السلام الجزائري نموذجًا». مرجع سابق، ص ٥٦٤ - ٥٨٣.

عدم اليقين لدى المستثمرين والعملاء. يمكن تفسير ذلك بكون الشفافية تحسّن من تكامل المعلومات المتاحة وتوفر بيئة ثقة تزيد من القدرة التنافسية للمؤسسات المالية الإسلامية. علاوة على ذلك، تعكس النتائج أن العدالة في إدارة الموارد واتخاذ القرارات ليست فقط متطلباً شرعياً، ولكنها أداة لزيادة المشاركة الفاعلة للعملاء والموظفين، مما يعزز الاندماج المؤسسي ويقلل من مخاطر النزاعات الداخلية والخارجية.

٦ر٣ التوصيات

استناداً إلى نتائج البحث، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات للمؤسسات المالية الإسلامية لتعزيز الشفافية والمصداقية:

١. تعزيز ممارسات الإفصاح المالي: ينبغي تبني سياسات واضحة وشفافة للإفصاح الدوري عن الأداء المالي والمعاملات. يمكن تحقيق ذلك من خلال نشر التقارير المالية والشرعية بأسلوب مبسط وواضح يلبي احتياجات الأطراف المختلفة.

٢. إنشاء وحدات رقابة متخصصة: يوصى بتعزيز دور الهيئات الشرعية الداخلية وإعطائها صلاحيات أكبر لمراجعة العمليات وتقديم توصيات لتحسين الحوكمة.

٣. التدريب وبناء القدرات: الاستثمار في برامج تدريبية لموظفي المؤسسات المالية الإسلامية حول ممارسات الحوكمة وأدوات تعزيز الشفافية.

٤. تعزيز العدالة التنظيمية: ينبغي تطوير سياسات لإدارة التوظيف والمكافآت تضمن تكافؤ الفرص بين الموظفين وتعزيز العدالة في توزيع الموارد واتخاذ القرارات.

٥. اعتماد التكنولوجيا في تعزيز الشفافية: تشجيع استخدام نظم إدارة البيانات الرقمية المتكاملة لتوثيق العمليات وتحسين تدفق المعلومات بين مختلف أقسام المؤسسة.

بهذه الطريقة، يُمكن للمؤسسات المالية الإسلامية توسيع قاعدة عملائها وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق المالية العالمية، مع التزامها بالقيم الإسلامية التي تمثل جوهر فلسفتها التشغيلية.

الخاتمة

يستعرض هذا البحث الأثر الجوهري للحوكمة في تعزيز الشفافية والمصداقية ضمن المؤسسات المالية الإسلامية، مع التركيز على دورها في بناء الثقة بين المؤسسات وأصحاب المصلحة. من خلال منهجية بحثية مختلطة تجمع بين التحليل الكمي والنوعي، تم تحليل البيانات للكشف عن تأثير ممارسات الحوكمة المختلفة مثل الإفصاح المالي والرقابة الشرعية، حيث أبرزت النتائج أهمية هذه الممارسات في تحقيق التكامل بين الأسس الشرعية ومتطلبات الإدارة الحديثة. توصل البحث إلى أن تطبيق الحوكمة بشكل فعال يسهم في تحسين مصداقية المؤسسات ويعزز الشفافية، مما يؤدي إلى تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين، إضافة إلى تحسين علاقات المؤسسات مع الشركاء.

الإسهامات العلمية للبحث تنبع من تأكيده على الروابط السببية بين الحوكمة والشفافية، مع تسليط الضوء على أهمية الإفصاح المالي المنهجي والرقابة الشرعية الفعالة في تحسين الأداء المؤسسي. كما يوضح البحث أن الحوكمة لا تعمل فقط على تحسين الأداء الداخلي، بل تسهم أيضًا في تعزيز صورة المؤسسة ورفع مستوى الثقة بها على المستويين المحلي والدولي.

الآفاق المستقبلية التي يفتحها البحث تتجه نحو تعميق دراسة الحوكمة في ظل التطورات المتسارعة في التكنولوجيا المالية. يمكن استكشاف أثر تقنيات البلوك تشين والذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية ودقة الإفصاح المالي، مع التركيز على كيفية توظيف هذه التقنيات لدعم عمليات التمويل الإسلامي وجعلها أكثر كفاءة واستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يُعد دور الحوكمة في مواجهة الأزمات المالية والحد من تأثيرها على استقرار المؤسسات المالية الإسلامية محورًا مهمًا للدراسات المستقبلية، حيث يمكن تحليل استراتيجيات الحوكمة في الأسواق المتقلبة لدعم استدامة المؤسسات وضمان تكيفها مع المتغيرات الاقتصادية. هذه الجوانب تمثل فرصًا للتطوير والابتكار بما يضمن التوازن بين الأسس الشرعية ومتطلبات السوق الحديث.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

· البكوري: عمران والعكاشي: عبد الباسط، «أثر الحوكمة الرقمية المصرفية في تعزيز شفافية وموثوقية التقارير المالية للمصارف الإسلامية»، مجلة التربوي، ٢٠٢٥، ص ٣٨٣ - ٤٠٢.

· بن ساسي: عبد الحفيظ، علاوي: مريم وزحي: أمال، «إدارة المخاطر الائتمانية: دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية – دراسة حالة مصرف السلام وبنك الوطني الجزائري BNA»، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢١ يونيو ٢٠٢٣.

· بني لام: علي حسين نوري، «رؤيا لتطوير المصارف الإسلامية العاملة في ظل النظام المالي الربوي (دراسة حالة العراق)»، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول، ٢٠١٨.

· بورقبة: عبد الحليم وعشور: شوقي وعمار: غربي، «أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية»، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٢، العدد ٢، ديسمبر ٢٠١٤، ص ١١١ - ١٣٦.

· بوطران: يزيد ولمار: رضوان، «فاعلية الحوكمة الشرعية في تعزيز كفاءة الأداء في المصارف الإسلامية: مصرف السلام الجزائري نموذجًا»، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠٢٥، ص ٥٦٤ - ٥٨٣.

· الجاموس: ريم، «التكامل بين تقنية البلوكتشين وعمليات التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية»، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد ٧، العدد ٢، ١ فبراير ٢٠٢٦، ص ٨٠١ - ٨١٤.

· الحاج أحمد: مجدي الريح، «الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار»، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد ٦، العدد ٩، سبتمبر ٢٠٢٥، ص ٢٩٤ - ٣١٠.

· حمدي: معمر وفلاق: صليحة، «متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية»، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، المجلد ٢، العدد ٢، ص ٢٦ - ٤٥.

· د. فرحان: محمد وقائد عبد القادر: محمد أمين، «الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية - دراسة تطبيقية»، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد ٢٠، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

(IRTI)، ٢٠١٤، ص ٣ - ٥٥.

· ذنون: آلاء عبد الواحد، «توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم حوكمة المصارف الإسلامية العراقية: دراسة تحليلية»، Journal of Economics and Administrative Sciences، المجلد ٢٣، العدد ٩٨، ٢٠١٧، ص ٥١١.

· سديرة: هجيرة وعياش: قويدر، «أسس الحوكمة في المصارف الإسلامية وتحديات تطبيقها - تجارب دولية»، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠٢٢، ص ٥٥ - ٧٤.

· سلامي: سمية، «إدارة المخاطر الاستثمارية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في ظل توجيهات الملاءة بازل ٣: دراسة تطبيقية مقارنة»، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس - سطيف ١، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٣.

· الصلاحين: عبد المجيد. الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. دراسات العدد الاقتصادي، ١٢(١)، ٢٠٢١، ص ٦١٩ - ٦٣٩.

· الصهبي: فخر الدين علي، عماد عبد السلام بوخارمه، وايمان قاسم الحصادي، «العلاقات التعاقدية لهيئات الرقابة الشرعية وإدارات التدقيق الشرعي ودورها في تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية (نموذج رقابي شرعي مقترح)»، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد ٥، العدد ٤، ٢٠٢٢، ص ١٧٣ - ١٩٦.

· طبيبل: عبد السلام وبومدين: يوسف، «اتفاقية بازل III كآلية لتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية»، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠١٨، ص ٩٣ - ١٢٤.

· العازمي: وليد خالد جديع، وآخرون. أثر معايير الحوكمة الشرعية في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ١٢(٤)، ٢٠٢٠، ص ١٢٣ - ١٤٥.

· قاشي يوسف: قاشي وزينب: خلدون، «امتثال المصارف الإسلامية للمعايير الشرعية وأهميته في تفعيل الحوكمة وتحقيق السلامة المصرفية»، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠١٧، ص ٢٦ - ٤١.

· ماجن: سمير، «أثر تطبيقات آليات حوكمة الشركات على ربحية البنوك الإسلامية: حالة البنوك العربية»، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد ٢٠، العدد ٢، ٢٠٢٠،

ص ١ - ١٤.

· معطي: لبنى، «إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية بين المحاكاة والابتكار لتحقيق السلامة المالية: دراسة إحصائية لعينة من البنوك الإسلامية والتقليدية السعودية للفترة الممتدة من ٢٠٠٧ - ٢٠١٧»، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية الإسلامية المتقدمة، المجلد ١، العدد ١، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١، ص ٩ - ٤٧.

المراجع باللغة الأجنبية:

· Alghfaïs: Mohammed, "A Comparative Study between Islamic and Conventional Banks – The Case of Saudi Arabia: A Binary Logistic Regression Approach," SAMA Working Paper, Saudi Arabian Monetary Authority, August 2017.

· Atzori: Marcella. Blockchain technology and decentralized governance: Is the state still necessary?. Available at SSRN 2709713, 2015. http: / / dx.doi.org / 10.2139 / ssrn.2709713

· Government Office for Science. Distributed Ledger Technology: Beyond Block Chain, A report by the U.K Government Chief Scientific Adviser, 2016, p.6. https: / / assets.publishing.service.gov.uk / government / uploads / system / uploads / attachment_data / file / 492972 / gs - 16 - 1 - distributed - ledger - technology.pdf

· Mark, G., Melinda, N., Lisa, P., Bell, G., Downing, J., Rahbari, K., … & Varrone, A. Blockchain and suitability for government applications. Public - Private Analytic Exchange Program, 2018, 27 - 31. https: / / www.dhs.gov / sites / default / files / publications / 2018_AEP_Blockchain_and_Suitability_for_Government_Applications

· Voshmgir: Shermin, Disrupting governance with blockchains and smart contracts. Strategic change, 2017, 26.5: 499 - 509. https: / / doi.org / 10.1002 / jsc.2150.